طلبة يتهمونها بالتقصير في محاسبة مسربي الأسئلة

التربية تعلن الانتهاء من تصحيح الدفاتر الامتحانية خلال أسبوعين

□ بغداد / نداء فؤاد

طويلة تكون الأيام لمن ينتظر حصاد تعب وسهر الدراسة، لذا استقبل طلبة المراحل المنتهية ما أعلنته وزارة التربية بخصوص الانتهاء من تصحيح الدفاتر الامتحانية خلال أسبوعين بسعادة كبيرة، إلا أن هذه السرعة قد تأتي على حساب الدقة في التصحيح، وهو ما يؤثر سلبا على نتيجة الطالب ويجبر المصححين على السرعة في التدقيق.

قاعة امتحانية

ومع هذا الانتظار والقلق يأتي خبر تسرب الأسئلة الامتحانية، ليضيف مخاوف أخرى للطلبة، في وقت ينفي فيه وزير التربية صحة ما تداولته وسائل الإعلام بهذا الخصوص.

الطالب محمود إبراهيم قال: "نحن نطالب بإعادة الامتحان بمادة الاقتصاد، بسبب تسرب في الأسئلة، إذ حصل الطلبة على الأسئلة من المواقع الالكترونية قبل ساعات من بدء الامتحان، فأين المسؤولون عن هذا التسرب ولماذا لم يحاسبوا الأساتذة الذين نشروا الأسئلة".

وأضاف في حديثه لـ"المدى" أنه في أغلب السنوات تكون نتائج الامتحانات غير مطابقة للإجابات، "وفي كل عام أقدم اعتراض على مادة أو مادتين امتحنت بها، إذ تأتي النتائج الامتحانية سريعة ولكن غير دقيقة بعد أيام فقط من انتهاء من الامتحانات"، على حد قوله.

وليد حسين المتحدث باسم وزارة التربية قال لـ"المدى": إن اللجنة التصحيحية ستنهي تصحيح الدفاتر الامتحانية خلال أسبوعين، معتبرا الفترة منذ بدأ الامتحانات يوم ٦/٢ ولغاية ٧/١٥، كافية للانتهاء من التصحيح.

وبين أن مراكز تصحيح الدفاتر الامتحانية و(الكنترول) انتهت من تصحيح دفاتر المواد التي امتحن بها الطلبة خلال أيام الامتحانات، فيما ستنتهي من تصحيح المواد المتأخرة الأخرى خلال فترة الأسبوعين.

وتابع بالقول: "هناك لجان مختصة بتدقيق الدرجات، وأخرى تقوم بمراقبة عمل لجان التصحيح، ولدينا (كونترولان) في بغداد في جانبي الكرخ والرصافة للمرحلة المتوسطة، أما الإعدادية فلدينا مركز واحد في منطقة الرصافة".

وذكر حسين أن "هناك جهوداً حثيثة لإنجاح العملية التربوية في البلاد، إذ قام وزير التربية قبل أيام قليلة بزيارة أحد مراكز التصحيح لمعرفة ما يحتاجه المصححون".

وبخصوص معايير اختيار اللجنة التصحيحية، أوضح حسين أن "الوزارة تختار مدرسين أكفاء من كل اختصاص ومن جميع المحافظات، متمكنين من موادهم ويمتلكون الخبرة الكافية لتصحيح المواد، إضافة إلى أن كل لجنة تقوم بتصحيح سؤال واحد، أي إذا كانت هناك ستة أسئلة فستكون هناك ست لجان تصحيحية، وكل لجنة تأخذ على عاتقها تصحيح سؤال واحد، وفق إجابات مثالية وتكون هنالك مقارنات بينها، وبالتالي يتم منح الدرجات".

وأشار حسين إلى أن "الوزارة تضع ضوابط لسرية التصحيح كي لا تتسرب الدفاتر الامتحانية، إذ يكون الدفتر مختوما وأسماء الطلبة محجوبة لكي لا يتم معرفة صاحب الدفتر"، مضيفا أن "لجنة تصحيح الدفاتر الامتحانية تتشكل من قبل مديرية عامة للتقييم والامتحانات، يترأسها وكيل وزير وبعدها يأتي مدير عام". وأعلن المتحدث باسم الوزارة "الشروع ببناء مراكز جديدة للتصحيح، وسيتوفر في هذه البنايات كل ما يحتاجه المصحح، وذلك بهدف إبعاد المصححين عن الضغط النفسي والاجتماعي".

وبخصوص تسرب أسئلة مادة الاقتصاد لمرحلة الثالث المتوسط والسادس الإعدادي ونشرها على أحد المواقع الالكترونية، نفى حسين أي تقصير من جانب الوزارة في سرية اختيار الأسئلة، معتبرا ما نشره ذلك الموقع "هو عبارة عن مرشحات لمادة الاقتصاد"، متهما جهات لم يسمها بمحاولة إيقاف العملية التربوية عن "مسيرتها الناجحة"، على حد وصفه.

وكشف حسين أن "وزير التربية أوعز برفع دعوى قضائية ضد الجهة المسؤولة عن تسرب الأسئلة إذا كان ذلك صحيحا، والجهة التي قامت بنشرها".

وتابع بالقول: "جهود جميع العاملين في الوزارة والبالغ عددهم أكثر من ٦٠٠ ألف موظف ومعلم ومدرس، كلها مرتبطة بموضوع الامتحانات، فإذا فشلت هذه العملية ستفشل العملية التربوية برمتها، وهذا محال إذ لا يمكن تسرب الأسئلة لوجود ضوابط كثيرة وضعتها الوزارة، حتى عند فتح الأسئلة في القاعات الامتحانية لابد من وجود طالبين أو موظفين من المركز الامتحاني".

وأوضح حسين "نحن أعلنا أن هذا العام سيكون عام النجاح والتفوق، وبالتالي كانت الأسئلة جميعها من الكتاب المنهجي، ولم نأت بأسئلة العام الماضي ولا أسئلة الامتحانات التمهيدية".

المدرسة ابتهال التي اختارتها وزارة التربية ضمن اللجنة التصحيحية، قالت لـ"المدى": إن فترة التصحيح استغرقت نحو ١٢ يوما، مشيرة إلى أنه "هناك لجان تدقق بسرعة لكن على حساب توخي الدقة، إضافة إلى الاختلافات بين كل لجنة تصحيحية وأخرى".

ولفتت إلى أن أبرز الضغوط التي تواجه المدرسين أثناء التصحيح تتمثل بضيق الوقت، إذ يضطر المدرس إلى تصحيح ١٥ رزمة في اليوم لتكون النتيجة على حساب الدقة، وقد تحدث أخطاء تؤثر في نتيجة الطالب.

وبينت ابتهال "توجد هنالك أخطاء تصحيحية كثيرة، إلى جانب اكتشاف أسئلة لم تصحح بسبب تقصير من المدرسين، والمفروض على المسؤولين ألاّ يضيقون على المصحح كي لا يقبع تحت الضغط".

وكانت وزارة التربية، قد أعلنت أن النتائج الأولية للامتحانات الوزارية لمرحلتي المتوسطة والإعدادية أظهرت ارتفاعاً في نسب النجاح في عموم المديريات العامة للتربية في بغداد والمحافظات، فيما أكدت أنه سيتم الانتهاء من تصحيح الدفاتر الامتحانية بحلول منتصف تموز الحالي.

السطور الأخيرة

▪ سلام خياط

ألهاكم التكاثر

هرع جمهرة من المودعين أموالهم في المصارف البريطانية، لاسيما بنك باركليز، المتوزعة فروعه عبر شوارع لندن وأزقتها، لسحب ما يمكن سحبه من مدخراتهم – بعدما فاحت روائح الفضائح التي ارتكبها القيمون على إدارة المصرف، وفي المقدمة (بوب دايموند) رئيس المصرف الذي استقال من منصبه إثر إعلان تفاصيل الفضيحة، (يذكر إن راتبه السنوي يبلغ مليون ونصف المليون جنيه إسترليني،،عدا الامتيازات والمكافآت التشجيعية).

هلعُ المودعين –كبارهم وصغارهم– هلعٌ لا يوصف، بعدما نشر على حبال العلن ما كان يتداوله الخاصة بالسر.

مبدأ الائتمان في المصارف البريطانية، وطيد وراسخ، ويشكل دعامة فارقة من دعائم استقرار البلد ووتائر نموه الاقتصادي. فما عدا مما بدا؟؟ ما الذي يدعو خبراء المال والاقتصاد للشك في حسن الأداء المصرفي وترقب الأسوأ في سوق الائتمان؟ والبحث عن منفذ لتلافي تداعيات الفضيحة، التي تهز سوق المال وتذبذب قيمة الأسهم وتخلخل أسعار البورصة وتضعف الثقة في سلامة الأداء المصرفي، الذي هو واحد من أعمدة خيمة النظام الرأسمالي.

السؤال – البريء – الذي يتبادر لأذهان البسطاء –أمثالي–: أين ذهبت أموال وثروات الدول المبتلاة بحكامها على مدى السنوات الأربعين التي خلت؟؟ والتي هربت من حضن الوطن الأم، لتستقر في جيوب البلد (المرضعة)؟ أين اختفت أموال وثروات ليبيا القذافي، وهي بالمليارات؟ وعراق صدام وما بعد صدام من رهط بريمر وجوقته، وهي بالمليارات؟ أين استوت ثروات مصر مبارك وأولاده، وهي بالمليارات؟ وصالح وأولاده، وبن علي وعشيرته، والأسد وحاشيته، وهي بالمليارات؟ والحبل على الجرار.

طوال تلك العقود، كان المهيمنون على مقاليد الأمور، يجمعون، ويعيدون الجمع، ليهربوا بما جمعوا بعيدا عن بلدانهم المضطربة، نحو بلدان (الاستقرار) بريطانيا وسويسرا بالمقدمة: حللوا وحرموا، اغتصبوا واستباحوا، مكروا، تنابزوا، تصارعوا. من أجل لذة زائلة.. رقائق من ذهب ورزم من ورق، يودعونها في مصارف الغرب، فإذا هي كالهباء المنثور.

غدا.. حين يعلن عن تآكل الودائع المصرفية، وهي بالمليارات، ويدعى المودعون لقسمة الغرماء، (بالتفليسة). سيدرك المتهافتون، –بعد فوات الأوان– إن الوطن أم، وإن الاستثمار في أحضانها بر وصدقة وزكاة، وإن دول الاغتراب مهما رحبت بالغرباء، فهن مرضعات بالأجرة.

الوقف الشيعي يوقّع عقداً لتوسيع العتبة العلوية

□ بغداد / مهند جواد

وقّع ديوان الوقف الشيعي عقدا مع مؤسسة إيرانية لتوسيع العتبة العلوية في النجف لزيادة استيعابها إلى عشرة أضعاف عدد الزائرين الحالي. وقال مدير عام العلاقات والإعلام في الديوان عمار الموسوي، في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن "رئيس ديوان الوقف الشيعي صالح الحيدري وقع عقداً مع مؤسسة (الكوثر) الإيرانية المتخصصة بإعمار العتبات المقدسة لتوسيع مرقد الإمام علي بن أبي طالب (ع) في النجف". وأضاف أن "العتبة العلوية وفق المخططات الهندسية المعدة لمشروع التوسعة ستستقبل عشرة أضعاف ما تستوعبه حالياً من الزائرين"، مشيرا إلى أن "المشروع سينفذ وفق أرقى التصاميم الهندسية الضخمة والمتطورة".

وأشار الموسوي إلى أن "هذا العقد سيجعل من العتبة العلوية تحفة معمارية رائعة تتسع لمئات الآلاف من الزائرين وتقدم لهم الخدمات المتطورة كافة"، لافتا إلى أن "المؤسسة الإيرانية وبالتعاون مع خبراء عراقيين عكفت منذ أكثر من سنتين لوضع التصاميم الخاصة بتنفيذ المشروع". وأفاد الموسوي بأن "المؤسسة الإيرانية تبرعت بانجاز المشروع الذي سيتم بإشراف مباشر من قبل ديوان الوقف الشيعي"، مبينا أنه "تم تشكيل أكبر لجنة هندسية عراقية من قبل الديوان لمتابعة عمل تنفيذ المشروع الذي سيكون على وفق مراحل متعددة".

من جانبه، أوضح ممثل مؤسسة (الكوثر) الإيرانية أن مؤسسته "منبثقة من تبرعات الناس من أجل تنفيذ المشاريع الضخمة للعتبات المقدسة".

بسبب خطأ في التنفيذ

شركة محلية تحرم تسع قرى في كربلاء من مياه الشرب

□ كربلاء / أمجد علي

شكا مواطنون في ناحية الجدول الغربي بكربلاء، من شحة كبيرة في مياه الشرب، بسبب خطأ فني قامت به الشركة المنفذة لمشروع مياه الشرب في الناحية، فيما لم يستبعد مسؤول محلي وجود فساد مالي في الأمر.

ويقول المواطن محمد الياسري من أهالي ناحية الجدول الغربي (٢٣كم شرق كربلاء) لـ"المدى": إن إحدى الشركات المحلية المنفذة لمشروع إنشاء مجمعين جديدين لمياه الشرب في منطقتي الدويهية والكراكشة تسببت بحرمانهم من الماء بسبب خطأ في التنفيذ.

في حين يشير المواطن علي حسين إلى أنهم تقدموا بشكاوى كثيرة إلى الناحية بهذا الخصوص، مبينا أن قرى كثيرة لا تحصل على مياه الشرب سوى لساعات محدودة، مضيفا "ما سمعناه يفيد بأن الشركة المنفذة لمجمعي الماء تتحمل وزر الخطأ أو التلكؤ، لكن لماذا لا تتم محاسبتها؟".

من جانبه، ألمح مدير ناحية الجدول الغربي راضي حسين الحسناوي في حديثه لـ"المدى" إلى وجود فساد في تنفيذ مجمعي الماء.

وقال: "الفساد حرم أكثر من تسع قرى من الحصول على حصة كافية من الماء الصالح للشرب، كما أنه هدر للمال العام"، مشيرا إلى أن لجنة تضم ممثلاً من المجلس البلدي ومدير دائرة الماء وعددا من الكادر الهندسي والفني قامت بالكشف الموقعي لمعرفة سبب شحة المياه وتبين أن المشكلة هي استخدام الشركة المنفذة لأنابيب بأقطار مختلفة ولذلك لا تصل كميات كافية من الماء عند نهاية الشبكة.

وأضاف أن قطر أحد الأنابيب (٣ إنج) ما يتسبب بحجب أكثر من ٦٢٪ من الماء المنتج في المجمعين، وبالتالي لا تحصل بعض المناطق في تلك القرى سوى على ٣٨٪ من الماء، مما أدى إلى شحة واضحة في الماء في عموم الشبكات.

وتابع بالقول: إن كلفة المجمعين بلغت مليار و٢٠٣ ملايين دينار، وتصل سعة كل مجمع ٢٠٠ م٣/س، مؤكدا أن الشركة تتحمل هذا الخلل، مطالبا الجهات المختصة في المحافظة بفتح تحقيق واتخاذ أقصى العقوبات بحق المقصر.

بعد أن وصلت إلى ٢٣٪ في أواخر عام ٢٠٠٧

التخطيط تدرس خفض نسبة الفقراء في البلد

□ بغداد / أميمة الشمري

أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي أن وزارته ماضية بالعمل على خفض نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر.

وقال الهنداوي في حديث لـ"المدى": إن الوزارة قامت بوضع إستراتيجيات مهمة لتحسين الواقع المعيشي والصحي والتعليمي للمواطن، بمشاركة الوزارات المعنية ومجلسي النواب والوزراء.

وأضاف أن هناك لجنة مشكلة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية روز نوري شاويس، وتضم في عضويتها وزارات التخطيط والتعاون الإنمائي والمالية والتجارة والصحة والتربية، مبينا أنه تم تخصيص ٤٩٥ مليار دينار ضمن موازنة العام الحالي لتنفيذ إستراتيجية خفض نسبة الفقر.

وبين الهنداوي أن المبلغ المذكور سيوزع بواقع ١٤٠ مليار دينار مخصصة لقطاع التربية ولإعادة بناء المدارس بدل تلك الطينية، و١٢٢ مليار دينار لتحسين الواقع الصحي، و٨٤ مليار دينار لوزارة القروض الصغيرة، و٦١ مليار دينار لوزارة الإعمار والإسكان.

وتابع بالقول: إنه تم تحديد المحافظات الأكثر فقرا وتخصيص مبالغ لها، بواقع ١٤ ملياراً و٥٠٠ مليون دينار لمحافظة صلاح الدين، ولمحافظتي بابل والمثنى ١٢ مليار و٥٠٠ مليون دينار لكل منهما، ولمحافظات واسط وديالى وكربلاء والديوانية ١٢ مليار دينار لكل محافظة.

وأفاد الهنداوي بأن الوزارة شرعت منذ بداية العام الحالي بمسح جديد من المرجح أن تظهر نتائجه نهاية العام، ومن خلاله سيتم تحديد مستوى الفقر والعمل على خفضه قدر الإمكان، مبيناً أن وزارته تعمل على خفض النسبة من ٢٣٪ إلى ١٦٪ في عموم المحافظات بما فيها إقليم كردستان.

تقدر نسبتها بـ١٥٪ في سوق الدواء العالمي

الأدوية المغشوشة ظاهرة بلا حل

□ بغداد / غضنفر لعيبي - إبراهيم إبراهيم

تشهد الأسواق المحلية ظاهرة انتشار الأدوية الفاسدة والمنتهية الصلاحية، في الوقت الذي تصدر عن وزارة الصحة بيانات عديدة تؤشر انتشار هذه الظاهرة، وتعلن بين فترة وأخرى عن مصادرة وإتلاف كميات كبيرة من هذه الأدوية.

وقال أحمد حسن، أصحاب مذخر أدوية في بغداد لـ"المدى": إن دخول الأدوية يتم عن طريق مكاتب علمية متخصصة قد تكون الوكيل الحصري لعدد من شركات الأدوية وحسب بلد المنشأ كأن يكون صينيا أو تركيا أو هنديا أو مصريا.

وأضاف أن "هذه المكاتب متواجدة بالمئات ومنتشرة في عموم البلاد خاصة في منطقتي السعدون والكرادة وسط بغداد"، لافتا إلى أن "الأدوية المستوردة يتم حفظها في مخازن تابعة للمكاتب المستوردة ثم تؤخذ عينة من الأدوية وترسل إلى مختبرات وزارة الصحة لتحليلها والكشف عن تاريخ صلاحيتها ومدى جودتها".

وبين حسن "هذه العملية بكاملها تستغرق مدة زمنية طويلة ما يؤدي في بعض الأحيان إلى انتهاء صلاحية الأدوية قبل طرحها في السوق". فيما أكد الصيدلاني محمد قاسم لـ"المدى" أن عملية فحص الأدوية المستوردة تتأخر كثيرا في مختبرات وزارة الصحة ما يسبب فقدانها في الأسواق، مضيفا أن "هناك كميات كبيرة من الأدوية مكدسة منذ أكثر من ستة أشهر في مخازن الوزارة تنتظر دورها للفحص مثل مادة (اموكسسلين إماراتي) المطلوبة بكثرة في السوق".

وكشف كريم قاسم، صاحب مذخر أدوية في بغداد عن وجود "عمليات تزوير في ماركات بعض الأدوية كمادة (البراسيتول) يقوم بها تجار عراقيون مرتبطون بشركات إقليمية".

وقال قاسم لـ"المدى": إن "بعض التجار يتفقون مع شركات صينية على صنع دواء ذي نوعية رديئة يحمل ماركة إحدى الشركات العالمية ويتم طرحه في السوق"، مضيفا "المواطن هو ضحية هذه العملية".

موظف في وزارة الصحة، رفض الكشف عن اسمه، بين لـ"المدى" أن المستشفيات تحصل على الدواء عن طريق الاستيراد الخاص بالوزارة ويوضع ختمها عليه حتى لا يباع في السوق السوداء. وأضاف أن "الوزارة وضعت عقوبات صارمة ضد الصيدليات التي تقوم بشراء وبيع الأدوية المستوردة لحساب وزارة الصحة"، موضحا أن "هذه العقوبات تصل إلى سجن صاحب الصيدلية وغلقها ومصادرة الأدوية".

وأشار إلى أن "الوزارة وضعت قوانين داخلية خاصة باستيراد الأدوية من المذاخر الموجودة في البلاد في حال نفذت كميات الدواء في مخازنها ومستشفياتها".

وزارة الصحة بدورها أكدت أنها "تتابع ظاهر الأدوية المغشوشة وانتشارها في الأسواق المحلية والصيدليات".

وأفاد المتحدث باسم الوزارة الدكتور زياد طارق في تصريح لـ"المدى" بأن "الجهات الرقابية في الوزارة تقوم بحملاتها الصباحية والمسائية يوميا على الصيدليات و(بسطيات) الأدوية"، مؤكدا أن "هذه اللجان صادرت كميات كبيرة من الأدوية المغشوشة في الأيام الماضية في بغداد والمحافظات وقامت بإغلاق عدد من المذاخر والصيدليات وفرضت عقوبات مالية على أصحابها".

ادوية معروضة في الشارع

وشهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ انتشار ظاهرة بيع الأدوية المغشوشة في الصيدليات والأسواق الشعبية، وكانت تقارير صحفية كشفت عن وفاة عدد من المواطنين جراء تناول الأدوية المغشوشة والمنتهية الصلاحية. وكانت منظمة الصحة العالمية، قد أكدت في تقرير لها أن ٧٠٪ من الأدوية المغشوشة تضبط في الدول النامية معظمها من مضادات الالتهابات وأن نسبة هذه الأدوية المغشوشة ترتفع في بعض الدول النامية والفقيرة من ٥٠٪ إلى ٦٠٪.

وقدرت المنظمات الدولية حجم الأدوية المزيفة في الأسواق العالمية بنسبة تتراوح بين ١٠٪ إلى ١٥٪ بما يعادل ٢٦ إلى ٤٨ مليار دولار من قيمة سوق الدواء العالمي التي تبلغ ٣١٧ مليار دولار.

وتؤكد دراسة أعدت في الولايات المتحدة الأميركية عن ظاهرة "غش الدواء عالميا" أن حجم مبيعات الأدوية المغشوشة عالميا سيصل خلال عام ٢٠١٥ إلى خمسة بليونات دولار بزيادة قدرها ٩٠٪ عن العام ٢٠٠٥، و٧٥٪ عن العام ٢٠٠٧.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح